



حكومة الوحدة الوطنية
٢٠١٨٠٤٠٦٠١٤
agasu nduronnu numii-
Government of National Unity

قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية

رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٢ ميلادية

بشأن إنشاء المفوضية العليا لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

مجلس الوزراء /

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م ، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2020م.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م، بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 مارس 2021م، في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى كتاب أمين شفون مجلس الوزراء رقم (3)، المؤرخ في 16/1/2022م.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي العاشر لسنة 2021م.

قدر

مادة (١)

تنشأ مفوضية تسمى المفوضية العليا لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، وتتبع مجلس الوزراء.

مادة (٢)

يكون المقر الرئيسي للمفوضية بمدينة مصراتة ولها أن تفتح فروعًا للدعم والاستجابة بالبلديات بحسب الحاجة.

مادة (٣)

تتولى المفوضية المهام التالية:-

تنظيم وتقديم الخدمات لشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة بأنواعها في المجالات التالية:-

- التعليم والتعلم والمهارات التقنية .
- الصحة العامة والعلاج والرعاية الطبية .
- التأهيل للعمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية .
- الدعم الأسري والاجتماعي .
- السكن والغداء .
- الرعاية طويلة الأمد .



٦٤



حكومة الوحدة الوطنية
†°١٠٨٠٤† °٨٥٠٥†
agasu nduronnu numii-î
Government of National Unity

مادة (4)

تدار المفوضية برئيس ونائب له ، يصدر بتنسيقهما قرار من رئيس مجلس الوزراء

مادة (5)

ت تكون موارد المفوضية من الآتي :-

1. ما يخصص لها من الميزانية العامة

2. الهبات والتبرعات الغير مشروطة

3. أي إيرادات أخرى تقرر لدعم المفوضية

مادة (6)

للمفوضية الحق في استثمار مواردها وعائداتها والمشاركة مع الغير بهدف تحقيق عوائد لتمويل برامجها ونشاطها .

مادة (7)

يصدر بالهيكل التنظيمي للمفوضية قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من رئيس المفوضية

مادة (8)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

مجلس الوزراء



١٦. حماص الأرض
صدر في ١٧ / ١ / ١٤٤٣ هجري
الموافق ٢٠٢٢ ميلادي
(٩٣ / القانونية)